ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Walaa Abdulkadhim Ali

Dr. Naem Salman Al Badri

University of Wasit / College of Education for Humanities

Email:
Gjuh709@gmail.com
naeembadry@gmail.com

Keywords:

AlRumani,Explanation of Sibawayhs book for Romani ,The morphological opinions

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 2.Aug.2023

Accepted 13.Sep.2023

Published 25.Aug.2024

The opinions of the grammarian Al-Rammānī in my commentary on (the Book of Sibawayh and the Book of Usul)

A B S T R A C T

The approach to defining the topic of morphology is the foundation upon which morphological research relies in constructing its claims, establishing its objectives, and clarifying its issues. Due to the importance of morphology, there have been studies addressing the morphological lesson,some of which focused on its general methodology, while others addressed its prominent figures. This study explores the morphological aspect of a great scholar who explained the book of Sibawayh in his two works: "Explanation of the Book of Sibawayh" and "Explanation of the Book of Usul." These explanations did not limit themselves to the words of Sibawayh or Ibn al-Sarraj, but also referenced many of the scholars of grammar, such as Al-Khalil, Al-Akhfash, Al-Jurjani, Al-Mazini, Al-Mubarrad, and Al-Zajjaj. All of these were mentioned by Al-Rammani in his explanations, and their views were studied and explained. However, they did not achieve the status that Sibawayh attained in the eyes of Al-Rammani.

It is well known to the knowledgeable that every study has its own specific methodology, which yields beneficial results and accurate conclusions. The methodology of such studies, which often involve rebuttals and preferences, is descriptive, analytical, and evaluative. The study is based on describing the phenomenon, analyzing it, and evaluating it. It presented the opinions and statements on each issue, which Al-Rammani addressed while attributing them to their authors; I presented the views on each issue and then examined how close these views are to Al-Rammani's opinion, or how far they are from it. I chose these issues to highlight Al-Rammani's view on them and whether it aligns with or contradicts those who preceded him, and whether there are any who disagreed with Al-Rammani in his opinions.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol56.Iss2.3654

آراء الرمّانيّ الصرفيّة في شرحي (كتاب سيبويه، وكتاب الأصول)

م.م. ولاء عبد الكاظم عليّ محمّد أ.د. نعيم سلمان البدريّ
جامعة واسط / كليّة التربيّة للعلوم الإنسانيّة

ملخص البحث:

إنّ التوجّه في تحديد موضوع علم التصريف هو الأساس الذي يتكئ عليه البحث الصرفيّ في بناء مطالبه، وتقرير مقاصده، وتبيين مسائله، ولأهمية التصريف فإنّ ثمّة دراسات تناولت الدرس الصرفيّ، منها ما اهتمّ بالمنهج العامّ له، ومنها ما تناول أعلامه وهذه الدراسة تبحث الجانب الصرفيّ عند عالم كبير شَرَحَ كتاب سيبويه في مؤلّفيه (شَرْح كتاب سيبويه)، والآخر (شرح كتاب الأصول)، وهذان الشرحان لم يكن الشرح فيهما مقتصراً على كلام سيبويه أو كلام ابن السرّاج، بل كانا متّجهين إلى كثير من شيوخ النحويّين، كالخليل والأخفش والجرميّ والمازنيّ والمبرّد والزجّاج، فكلّ هؤلاء ذكرهم الرمّانيّ في شرحيه ودرس آراءهم وشرحها، إلّا أنّهم لم ينالوا المكانة التي نالها سيبويه عند الرمّانيّ.

ولا يخفى على ذي علم أنّ لكلّ دراسة منهجاً خاصّا بها، يكون بها ذات مردود نافع ونتائج سليمة، ومنهج مثل هذه الدراسات، التي تكثر فيها الردود والترجيحات، هو المنهج الوصفيّ التحليليّ التقويميّ؛ إذ تقوم الدراسة على وصف الظاهرة وتحليلها وتقويمها، فعرضت الآراء والأقوال في كلّ مسألة، كان قد عرضها الرمّانيّ معزية إيّاها إلى أصحابها؛ لأنّي عرضت الآراء في كلّ مسألة ثمّ بحثت قرب هذه الآراء من رأي الرمّانيّ، أو ابتعادها منه. وقع اختياري على هذه المسائل لغرض ابراز رأي الرمّانيّ فيها وهل يطابق من سبقه أو يخالفه، وهل هناك من خالف الرمّاني في آرائه.

الكلمات المفتاحية: الرمّانيّ ، شرح كتاب سيبويه ، الآراء الصرفيّة .

وزن شَيْطَان ودِهْقَان:

اختلف النحويّون في وزن (شَيْطَان) و(دِهْقَان)، فذهب سيبويه (ت١٨٠هـ) إلى أنّ نون(شَيْطَان ودِهْقَان) أصليّة، إذ قال: "وسألته: عن رجل يسمّى: دِهْقَان، فقال: إن سمّيته من التَّدهقن فهو مصروف، وكذلك: شَيْطَان إن أخذته من التشيَّطن، فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون. وإن جعلت دِهْقَان من الدَّهق، وشَيْطَان من شيَّط لم تصرفه" (سيبويه ٢١٧/١-٢١٨).

وقد ذهب إلى مثل ذلك ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، إذ يقول:" وأمّا نونا دِهقانٍ وشَيْطانٍ فلا تجعلهما زائدتين لقولِهم: تَدهقنَ وتَشيطنَ"(ابن السرّاج ٢٤٠/٣)، وذهب أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٣٧هـ) إلى أنّ (دِهقَان) مصروف فتكون نونه أصليّة وهو مكسور لا غير، ولو أخذ من (الدَهْق) لجاز في فائه الكسر كما في (سِرْحَان)، وهذا ينصرف في النكرة، ويجوز فتح الدال على هذا، فيقال (دهْقَان) مثل: (عَطْشَان)، فيكون وزنه (فَعْلان)، وهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (ينظر: الفارسيّ ٤٢/٣، وابن جنّيّ ١٣٥)، وذهب ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إلى أنّ نون (دِهْقَان) إذا جُعلت أصليّة كان وزنه على (فِعال)، ونون (شَيْطَان) إذا كانت أصليّة كان وزنه (فيعال)، وهما موجدان(ينظر: ابن عصفور ١٧٣/١).

أمّا الرمّانيّ فقد أيّد سيبويه من غير تصريح بذلك إذ قال:" و(دِهْقَان)، و(شَيْطَان)، و(حَسَّان) إن أُخذ من التَدَهْقُن، والتَّشَيْطُن، والحُسْن، انصرف في المعرفة والنكرة، وإن أخذ من الدَهْق والتَشْيِيط والحِسّ لم ينصرف في المعرفة" (الرمّانيّ ٢٠٧٥/٤)، وقال في موضع آخر:" وأمّا نون (دِهْقَان)، و(شَيْطَان) فأصليّة في قول من قال: (تَدَهْقَنَ)، و(تَشَيْطَن)، وأمّا من قال: (شَيَط)، و(دَهَق)، وجعله مأخوذاً منه، فالنون فيه زائدة"(الرمّانيّ ٣٤٨٠/٧).

ومن ذلك يتّضح أنّ الدهقان إن أخذ من (التَدَهْقُن) مصدر الفعل الرباعيّ المجرّد (دَهْقَن) فهو مصروف على وزن (فِعْلَال، وإن أخذ من (الدَهْق) مصدر الفعل الثلاثيّ (دَهَق) فهو ممنوع من الصرف على وزن (فِعْلان)، ولو كانت نون (شَيْطَان) زائدة لمنع من الصرف للعلميّة وزيادة الألف والنون، وأنا أذهب مع من رأى أنّ النون فيه أصليّة؛ ولذلك صرف في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (الزخرف ٣٦)، وأغلب الظنّ أنّ الرمّانيّ أراد أن يُوضّح أنّه يؤيّد رأي سيبويه بأنّ النون في (دِهَقَان)، و(شَيْطَان) أصليّة وليست زائدة.

أَرْطَى:

هو شجر ينبت في الرمل، يقال: أَدِيم مَأْرُوط إذا دُبغ بورقه، اختلف في همزة (أَرْطَى)(ينظر: ابن منظور مادّة أرط ٢٥٣/٧)، فذهب سيبويه إلى أنّ الهمزة في (أَرْطَى) أصليّة والألف للإلحاق، إذ قال:" وتلحق رابعة لا زيادة في الحرف غيرها لغير التأنيث، فيكون على فَعْلَى نحو: عَلْقَى وتَتْرَى وأَرْطَى"(سيبويه ٢٥٥/٤)، وحجّته في ذلك قولهم: أديم مَأْرُوط على وزن مَفْعُول، ولم يقولوا أديم مَرْطِيّ، ممّا يدلّ على أنّ الهمزة فيها أصليّة لا زائدة، وإنّ (أَرْطَى) جمع أَرْطَاة، وجمع (أَرْطَى): أَرَاطَى، والهمزة فيه أصليّة لا زائدة(ينظر: ابن عصفور١٨٧)، فإثبات الهمزة في مَأْرُوط وحذف الألف دليل على أصالة الهمزة وزيادة الألف(ينظر: المصدر نفسه ١٥٧).

أمّا الأخفش فيرى أنّ الهمزة زائدة في (أَرْطى) محتجّاً بأنّه على زنة (أَفْعَل)، وأنّ العرب قالت: أديم مَرِطِيّ(ينظر: خالد الأزهريّ ٤٩٤/٢)، ممّا يدلّ على أنّ الهمزة زائدة، والألف رابعة فيه، وعلى هذا فالألف في (أَرْطَى) منقلبة عن ياء؛ لأنّها لو كانت منقلبة عن واو لقالوا: مَرْطُوّ كـ(مَغْزُوّ) لا مَرْطِيّ كـ(مَرْمِيّ)(ينظر: ابن السراج ٤٠/٣، وابن عصفور ٤٠/٣، رضي الدين ٤٠١/٤)، وهذه الألف التي للإلحاق تمنع الصرف مع العلميّة(ينظر: ابن هشام الانصاري ٨٢٦/٢).

وذهب المبرّد إلى أنّ الألف في (أَرْطَى) للإلحاق، فتقول في النسب: (أَرْطَوِيّ) فتقلب واو، و(أَرْطَى) ملحق بـ(جَعْفَر)، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بـ(فَعْلَل)(ينظر: المبرد ١٤٧/٣، ٣٣٨).

وقد استدلّ أبو سعيد السيرافيّ (ت٣٦٨هـ) على صحّة مذهب سيبويه بقوله:" إنّ الهمزة فيه أصليّة؛ لأنّك تقول: أديم مَأْروط ، وزنه مَفْعُول، والهمزة فاء الفعل، والألف التي في آخره زائدة، ولو كانت الهمزة زائدة لوجب أن تكون الألف منقلبة من ياء أصليّة أو واو، فكان يلزم أن يُقال في مَفْعُول (مَرْطِيّ)، و(مَرْطُوّ)، كما يقال: (مَرْمِيّ)، و(مغزوّ)"(السيرافي ١٩٩/٥).

أمّا الرمّانيّ فقد أيّد مذهب سيبويه، لكن من غير توضيح للمسألة، كما جاء في شرح السيرافيّ، بل اكتفى بقوله:" و(أَرْطَى): (فَعْلَى)، الهمزة أصليّة؛ لأنّه من قولهم: (أَدِيم مأْرُوط)، ولو كانت زائدة لكان (مَرْطَى)"(الرمّانيّ ٣٤٤٩/٧)، وقال في موضع آخر:" وتصغير(مِعزى): (مُعَيز)، و(أَرْطَى): (أُرَيط)،...؛ لأنّ الألف في جميع هذا للإلحاق بالأصل، فهو يجري مجراه، كقولك في مَرْمَى: (مُرَيْم)، والأصليّ أخفّ بالثبات في الاسم من الزائد، ودليله أنّهما إذا اجتمعا فيما لا بُدّ من حذف حرف منه حُذف الزائد، وبقي الأصليّ، ولم يكن على الخيار، وفي حذف أيّهما كان" (المصدر نفسه ٢٤٣٠/٥).

وأرى أنّ اشتقاق اسم المفعول من (أَرْطَى) على (مَأْرُوط) هو الذي جعلهم يحتجّون بصحّة قول سيبويه في أصالة الهمزة في (أَرْطَى)، والراجّح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه بدليل وجود (مَأْرُوط) أكثر من (مَرْطِيّ).

سُبْرُوت:

ذهب سيبويه إلى أنّ (سُبْرُوت) تكون على وزن (فُعْلُول)، فقد قضى على هذا اللفظ بعدم النظير في الاشتقاق كـ(عُصْفُور)، إذ لا يمكن أن يكون على (فُعْلُوت)؛ لندرته(ينظر: سيبويه ٣١٨/٤)، وأيّد أبو عليّ الفارسيّ مذهب سيبويه (ينظر: الفارسيّ ٤١٢/٢)؛ إذ حكم على أصالة التاء في (سُبْرُوت) ويكون وزنها (فُعْلُولاً)، ويرى الرضيّ أنّ (سُبْرُوت)

على وزن (فُعْلُوت)؛ إذ قال:" والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فُعْلُوتا ملحقاً بعصفور – وإنْ بدر – بشهادة الاشتقاق الظاهر؛ لأنّ السُبْرُوت الدليل الحاذق، الذي سَبَر الطرق وخبرها، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتّى يرجح عليه غيره"(رضي الدين ٤٢١/٢).

ولعلّ سيبويه رجّح ما صار إليه لكثرة (فُعْلُول) باللام كـ(عُصْفُور)، وندرة (فُعْلُوت) بزيادة التاء(ينظر: الفسائيّ٢٩٠)، إذاً وقع الخلاف في تاء (سُبْرُوت) فسيبويه يرى أنّها أصليّة وغيره يرى أنّها زائدة(ينظر: المصدر نفسه ٢٩٠)؛ لاشتقاقه من السبر وغلبة الزيادة.

أمّا الرمّانيّ فقد تعرّض لهذه المسألة بقوله:" وأمّا (سُبْرُوت)، و(تِتْبَالة) فذكرهما سيبويه فيما التاء فيه أصليّة، وقد عقد لها أنّا إذا وجدنا الاشتقاق حكمنا بالزيادة، ويتوجّه في (سُبْرُوت) أن يكون من (السَبْر)؛ لأنّه الفقير على سَبْر حاله، وفي (تِتْبَالة) أن تكون من (النَبْل)، وهو الصغار، وكذلك النبل من السهام..."(الرمّانيّ ٣٤٧٣/٧).

فنفهم من كلام الرمّانيّ السابق أنّه يخالف سيبويه في كون التاء من (سُبْرُوت) أصليّة، ويذهب إلى أنّها زائدة بحكم الاشتقاق مؤيّداً ما ذهب إليه العلماء مثل السيرافيّ.

فالراجّح لديّ أنّ ما ذهب إليه الرمّانيّ هو الصواب في أنّ التاء زائدة فيكون على ذلك وزنه (فُعْلُوت)، وليس (فُعْلُول)؛ لسببين: الأوّل: هو تجويز الخليل من إحدى روايتيه بأنّه على زنة (فُعْلُوت)، والآخر: هو أنّ اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة (سُبْرُوت) اسم مشتقّ، فعلام نزنه على وزن الأسماء الجامدة.

سَرَاوِيل:

اخْتُلِف في (سَرَاويل)، فذهب سيبويه إلى أنّها اسم مفرد منع من الصرف؛ لأنّه اسم أعجميّ وافق بناؤه بناء ما لا ينصرف كـ(قَنَادِيل) جمع (قِنْدِيل) و(دَنَانِير) جمع دِينار(ينظر: سيبويه ٢٢٩/٣، ابن سيده ٨٤/٤، ابن هشام ١٤٢/٣)، أي صيغة منتهى الجموع(ينظر: ابن هشام ٦٤٦) وتبعه المبرّد في ذلك، إذ قال:" كذلك سَرَاوِيل لا ينصرف عند النحوِيين في معرفة ولا نكرة؛ لأنَّها وقعت على مثال من العربيَّة لا يدخله الصرف، نحو: قَنَادِيل، ودَهَالِيز"(المبرد ٣٢٦/٣، وابن مالك ١٥٠٠/٣، والسيوطي ٩٣/١).

فالخلاف بين سيبويه والمبرّد في علّة منع الصرف، فسيبويه لا يصرفه؛ لأنّه مؤنث، ولأنّه على زنة الذي لا ينصرف في الكلام، والمبرّد لا يصرفه؛ لأنّه مؤنث، ولأنّه جمع، ولم يجئ واحده(ينظر: سيبويه ٢٢٩/٣، والمبرّد ٣٤٥/٣).

وقد ذهب الأخفش (ت٢١٥هـ) إلى أنّ من العرب من يصرفه؛ لأنّه يجعله واحداً لا جمعاً، فلا يحملونها على (قَنَاديل)(ابن يعيش، ٦٤/١-٦٥)، وبعضهم يرى أنّ (سَرَاويل) جمع ومفرده (سِرْوَالة)، ونسب ابن يعيش (ت٥٥٣هـ) هذا الرأي إلى أبي العبّاس(ت٢٩١هـ)(المصدر نفسه، ٦٤/١)، من غير أن يبيّن أهو المبرّد أم ثعلب وقد ذكرت نصّ المبرّد الذي ذهب فيه إلى منع صرف (سَرَاوِيل)؛ لأنّها محمولة على (قَنَاديل)، و(دَهَالِيز)(ينظر:المبرّد،٣٢٦/٣)، وهذا يرجّح كون أنّ أباً العبّاس الذي ذكره ابن يعيش هو ثعلب وليس المبرّد، وقد تبع الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ) أبا العبّاس في ذلك(ينظر: ابن يعيش،٦٤/١).

وذهب ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) إلى أنّ (سَرَاويل) أعجميّ ـ وهو الأكثر ـ فلا يصرف وقيل هو عربيّ جمع (سِرْوَالة) تقديراً فيصرف(ينظر: ابن فلاح اليمنيّ، ١٣)، وذهب ابن السرّاج وتبعه أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّه ينصرف في النكرة (ينظر: ابن السرّاج، ٨٨/٢، والفارسيّ، ٥٥/٣)، والخلاف يتضمن ثلاثة آراء:

١ـ منهم ذهب إلى أنّ (سَرَاوِيل) اسم مفرد أعجميّ جاء على (مَفَاعِيل)، فشبّهوه، به ومنعوه من الصرف(ينظر: سيبويه،٢٢٩/٣، والمبرّد، ٣٢٦/٣، وابن عصفور، ٢١٦/٢).

٢ـ منهم من ذهب إلى أنّ فيه وجهين الصرف ومنعه(ينظر: ابن مالك، ٦٤).

٣ـ منهم من ذهب إلى أنّ (سَرَاويل) جمع (سِرْوَالة) سمّي به المفرد(ينظر: المبرّد٣/٣٤٥، وابن يعيش، ٦٤/١).

أمّا الرمّانيّ فقد علّل مذهب سيبويه ووجّهه بأنّه المذهب الصحيح، ثمّ نقل آراء الآخرين الذين ذهبوا إلى أنّ (سراويل) ينصرف؛ لأنّه مفرد وقد علّل هذا الرأي ووجّهه بأنّ الجمع ثقيل وألف التأنيث يُثقل، إذ قال: "و(سَرَاوِيل) لا ينصرف؛ لأنّه على زنة جمع الجمع، الذي لا يُجمع، فهذا هو المذهب الصحيح، وقال بعض النحويّين: إنّه ينصرف؛ لأنّه ليس بجمع، ولهذا الذي قال وجه؛ لأنّه لا شكّ أنّ الجمع يُثقل، كما أنّ التأنيث يُثقل، وإلّا أنّ منه ما يحتمل فيه الثقل، لا عارض لا يُعتدّ به، ومنه ما هو لازم لا بدّ من الاعتداد به، وقد جاء في الشعر:

..... في سَرَاوِيل رَامِحُ ....

وهذا يقوّي ترك الصرف..."(الرمّانيّ، ٢١٠٣/٤)، وقال في موضع آخر: "وقالت العرب في تحقير (سَرَاوِيل): (سُرَيِّيلات)، فردّوه إلى واحدٍ مُهمل يدلّ عليه قياس نظائره، ولو حقّروه على لفظه لقالوا: (سُرَيِّيل)، ولم يحتاجوا إلى جمعه بالألف والتاء"(المصدر نفسه، ٢٥٧٠/٥)، وممّا يعضّد ذلك قوله:" وأمّا (سَرَاوِيل) فوافق وهو واحد بناء الجمع الذي لا يكون في العربيّة إلّا جمعاً؛ لأنّه إذا جاز أن يخرج عن بناء الواحد والجمع...، فخروجه عن بناء الواحد مع موافقته لبناء الجمع أجوز"(المصدر نفسه، ٣٤٣٦/٧)، وقال في شرح الأصول: "وتحقير(سَرَاويل) قد سُمع فيه (سُرَيِّيلات) ردّ إلى واحده في القياس"(الرمّانيّ، ١٤٠).

وبعد كلّ هذا أرجّح المذهب القائل أنّ (سَرَاوِيل) جمع، مُنِع من الصرف؛ لأنّه على صيغة منتهى الجموع كـ(قَنَادِيل، ودَهَالِيز)، لا مفرد محمول على هذا الجمع؛ وذلك لقول اللّغويّين إنّ (سَرَاوِيل) يذكّر ويؤنّث، فإن أنّث قالوا: (هي سَرَاوِيل)، وإن ذُكِّر قالوا: (هو سِروَال)(ينظر: جمهرة اللّغة،٣٨٧/٣، الفيوميّ، ٢٧٥)، وهذا يدلّ على أنّ الأوّل جمع، والآخر مفرد، ويؤكّد هذا المذهب استعمال العامّة اليوم (السَرَاويل) بمعنى الجمع، و(السِرْوال) بمعنى المفرد.

تصغير (مَغْرِب):

ذهب أغلب اللّغويّين إلى أنّ تصغير (مَغْرِب) على (مُغَيْرِبَان) تصغيرٌ شاذٌّ؛ كأنّهم حقّروا اللفظ على لفظه المثنى (مَغْرِبَان) ، وليس على أصل لفظه المفرد، والقياس (مُغَيْرِب)، فـ(مُغَيْرِبَان) تصغير جاء على غير واحده، فكأنّهم صغّروا لفظاً وأرادوا آخر والمعنى فيهما واحد، وقالوا: آتيك مُغَيْرِبَان فأرادوا مُغَيْرِبَان تصغير مَغْرِب وليس ذلك بقياس(ينظر: ابن يعيش،٤٧٢/٣، وابن مالك، ١٩٢١/٤، والأشموني، ٨١/٤)، وقد علّل سيبويه سبب هذا الشذوذ بقوله:" كأنّهم حقّروا مَغْرِبَان"(سيبويه، ٤٨٥/٣).

قال ابن سيده: "هذا باب شواذّ التحقير من ذلك قول العرب في مَغْرِب الشمس: مُغَيْرِبَان الشمس"(ابن سيده، ١١٢/١٣)، وقال الحريريّ:" شذّ مُغَيْرِبَان، وليس هذا بمثال يُحتذى فاتّبع الأصل ودع ما شذّا"(الحريريّ، ٦٣).

ويرى الرضيّ أنّ السبب الذي جعلهم يصغّرون (مَغْرِب) على: (مُغَيْرِبَان)، كأنّهم جعلوا كلّ جزء منهم مَغْرِباً(ينظر: ركن الدين الأستراباديّ، ٢٧٦/١)، فتقول: لقيته مُغَيْرِبَان الشمس ومُغَيْرِبَانات الشمس(ينظر: تاج العروس، ٤٧٣/٣)، فهو تصغير مهمل، إذ قال عنه السيوطيّ(ت٩١١هـ): "وَقد يسْتَغْنى بتصغير مهمل عَن تَصْغِير مُسْتَعْمل كَقَوْلِهِم فِي مغرب الشَّمْس مُغَيْرِبَان"(السيوطي، ٣٨٩/٣).

أمّا الرمّانيّ فقد خالف الجمهور الذين ذهبوا إلى أنّ تصغير مَغْرِب على: (مُغَيْرِبَان) شاذّ، فيرى أنّ تصغير مَغْرِب على: (مُغَيْرِبَان) بالألف والنون أحقّ؛ لأنّ هذه الزيادة جاءت لمعنى، وهي الدلالة على التكثير، إذ قال:" وتحقير (مَغْرِب

الشمس): (مُغَيْرِبَان)؛ لأنّ اختصاصه تقريب ما بين الوقتين قد اقتضى له التغيير؛ للإيذان بهذا المعنى، وكان ذلك بالزيادة أحقّ ؛ ليدلّ على أنّ كلّ واحد من الشيئين مُكبّر على حاله، وإنّما التحقير لما بينهما من المدّة اليسيرة، وكان بزيادة الألف والنون أحقّ؛ لأنّهما زيادتان تصطحبان آخر الاسم كثيراً، فهما أحقّ بالدلالة على التكثير لكلّ واحد منهما في نفسه"(الرمّانيّ ٣٥٥٣/٥).

ومعنى قوله:" لأنّ اختصاصه تقريب ما بين الوقتين"؛ ليدلّ على ما يتصل من باقي النهار باللّيل؛ وقد وضّح ذلك ابن سيّده بقوله:" وقولهم: مُغَيْرِبَان، إنّما تصغير للدلالة على قرب باقي النهار من اللّيل، كما أنّك لو نسبت إلى رجل اسمه (جمّة، أو لحية، أو رقية)..."(ابن سيده، ١١٢/١٣).

وهذا يعني أنّ مغرب إن صغُّر على (مُغَيْرِب)، فهو يدلّ على قصر مدّة الغروب فحسب، وإن صغّر على (مُغَيْرِبَان)، فللدلالة على قرب باقي النهار من الليل، وهو ما أراده الرمّانيّ في نصّه السابق، و "للإشعار بدنّوه من موضع المغرب، وتقليل ما بينهما"(الرمّانيّ، ١٧٠) لذا اختلف في بناء المصغّر لاختلاف الدلالة، والراجّح لديّ أنّ الرمّانيّ واهم هنا إذ ليس ثمّ دليل على صحّة كلامه فيما أرى.

النسبة إلى (ظَبْيَة، وظَبِيّ):

الاسم الثلاثيّ الذي ينسب إليه إذا كان آخره ياءً، أو واواً، وكان الحرف الذي قبل الياء أو الواو صحيحاً ساكناً، إمّا أن يكون مختوماً بتاء، أو لا، فإن كان مجرّداً من تاء التأنيث، فإنّه ينسب إليه من غير تغيير، وذلك نحو: (ظَبْي)، فتقول في النسب إليه: (ظَبْيِيّ)، وهذا مذهب الخليل (ت١٧٥هـ) وسيبويه(ينظر: سيبويه، ٣٤٦/٣، والمبرّد، ١٣٧/٣، وابن السرّاج، ٦٥/٣).

أمّا إذا كان مختوماً بتاء التأنيث بعد الياء، فإنّ فيه اختلافاً بين الخليل وسيبويه ويونس، فمذهب الخليل وسيبويه في أحد قوليه، ينسب إليه على لفظه بلا تغيير، ما عدا حذف تاء التأنيث، فتقول في النسب إلى (ظَبْيَة، ودُمْيَة)، كأنّك نسبت إلى الاسم الذي ليس فيه تاء، قال سيبويه:" فإذا كانت هاء التأنيث بعد هذه الياءات فإنَّ فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في رُمْية: رُمَيِيٌّ وفي ظَبْيةٌ: ظَبْيِيٌّ، وفي دُمْيةٍ: دُمَيِيٌّ، وفي فتيةٍ: فتيِيٌّ، وهو القياس، من قبل أنّك تقول رميٌّ ونحيٌّ فتجريه مجرى ما لا يعتل نحو درع وترس ومتن، فلا يخالف هذا النحو، كأنَّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء، فإذا جعلت هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياء فيه فأجره في الهاء مجراه وليست فيه هاء، لأنَّ القياس أن يكون هذا النحو من غير المعتل في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاء"(سيبويه، ٣٤٦/٣-٣٤٧).

أمّا يونس (ت ١٨٢هـ) فإنّه ينسب إليه كما ينسب إلى الاسم الثلاثيّ المنقوص، أي أنّه يحرّك الحرف الساكن (الياء والواو) بالفتحة، ثمّ تقلب الياء ألفاً، ثمّ واواً عند النسب، فيقول في النسب إلى ما آخره ياء: (ظَبَوِيّ، ودَمَوِيّ) ومثله الواو (ينظر: المصدر نفسه،٣٤٧/٣).

تناول الرمّانيّ هذه المسألة في شرحه، وذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من غير تصريح بذلك، فهو يرى أنّ النسب إلى (ظَبْيَة): (ظَبْيِيّ)، إذ قال:" والنسب إلى (ظَبْيَة): (ظَبْيِيّ) بترك التغيير، وكذلك النسب إلى (رَمْيَة): (رَمْيِيّ)، وإلى (دُمْيَة): (دُمْيِيّ)، وإلى (فِتْيَة): (فِتْيِيّ)، وإذا كان قوّة الياء التي قبلها ساكن قد جاز لأجله: (أُمَيّيّ) باجتماع أربع ياءات، فهو في مالم يجتمع فيه أربع ياءات أجوز، ويجب أن يلزم الحكم في هذا إذا جاز في ذاك"(الرمّانيّ، ٢٢٩٧/٥).

ثمّ نقل رأي يونس الذي يخالف رأي سيبويه؛ لأنّه يرى أنّ النسب إلى (ظَبْيَة): (ظَبَوِيّ)، ولم يفرّق بين بنات الواو وبنات الياء، إذ قال الرمّانيّ:" ويونس يقول في (ظَبْيَة): (ظَبَوِيّ)، وفي (دُمْيَة): (دُمَويّ)، وفي (فِتْيَة): (فِتَوِيّ)، ويسوّي بين بنات الواو والياء، فيقول في (عُرْوَة): (عُرَوِيّ)، والخليل يجيزه في بنات الياء..."(الرمّانيّ، ٢٢٩٧/٥).

وأرى أنّ رأي يونس مبنيّ على رأي الخليل في بنات الياء دون بنات الواو؛ لأنّ يونس ساوى بين بنات الياء والواو، والخليل أجازه في بنات الياء فقط؛ لأنّ السماع يُعضّد ويقوّي مذهبه في بنات الياء بخلاف بنات الواو؛ لعدم السماع، وكلام الخليل على مذهب يونس واحتجاجه له في بنات الياء دون بنات الواو، يبيّن أنّه يذهب إلى مذهب يونس في اليائيّ فقط، ولم يوافقه في الواويّ، ونقل سيبويه عن الخليل، إذ قال: "قال الخليل: كأنهم شبَّهوها حيث دخلتها الهاء بفعلةٍ؛ لأنَّ اللَّفظ بفعلةٍ إذا أسكنت العين وفعلةٍ من بنات الواو سواء، يقول: لو بينت فعلةً من بنات الواو لصارت ياءً"(سيبويه، ٣٤٧/٣).

وأرى أنّ مذهب يونس أيسر لما فيه من الخفّة في النطق، فهو يقوم بتحريك الساكن في (ظَبْيَة)، ثمّ يقلب الياء واواً، والنسب إليها (ظَبَوِيّ).

النسب إلى (كُنْت):

اُختلف في النسبة إلى (كُنْت)، فذهب سيبويه إلى أنّها (كُونيّ)، إذ قال:" وسمعنا من العرب من يقول: كونيٌّ، حيث أضافوا إلى كنت، وأخرج الواو حيث حرك النون"(سيبويه، ٣٧٧/٣)، وذهب الجرميّ إلى أنّ النسبة إليه تكون على صورتين الأولى: (كُنْتِيّ)، والأخرى: (كُنْتِنيّ)(ينظر: الأصول في النحو، ٧٠/٣، والسيرافيّ، ١٧٤/٤، والجرجانيّ، ٢٢١).

وقد أيّد بعض النحويّين رأي سيبويه في النسبة إلى (كُنْت) على: (كَوْنِيّ)، ومنهم الفارسيّ، إذ قال:" الواو التي هي عين من (كُنْتُ) سقطت لالتقاء الساكنين فإذا تحركت اللام رجعت"(الفارسيّ، ٢١٩/٣)، والسيوطيّ الذي شرح المسألة بقوله: "وتقول في النسبة إلى كنت كوني بحذف تاء الضمير وردّ الواو لزوال مُوجب الحذف وهو اجتماعها مع النون الساكنة لأجل التاء وقد نسبوا إلى الجملة بأسرها فقَالوا كنتيّ"(السيوطي، ٣٩٥/٣، وابن يعيش، ٤٧٠/٣).

أمّا موقف الرمّانيّ فقد أيّد سيبويه ورفض قول الجرميّ (ت٢٢٥هـ)، إذ قال:" والنسب إلى (كُنْت): (كُونِيّ)، وهو مسموع من العرب هكذا، والقياس عليه؛ لأنّك إذا حذفت التاء، ثمّ حرّكت النون، وجب ردّ الواو الذي ذهبت لالتقاء الساكنين، فقلت: (كُونِيّ)، وقد زعم بعضهم أنّه يجوز: (كُنْتِيّ)، وخُطّئ في ذلك،...، ثم خرج هذا القائل في (كُنْتِيّ) عن هذا الأصل...، وفسد (كُنْتِيّ)؛ لما يلزم عليه من هذا الذي لا يقوله أحد"(الرمّانيّ، ٢٣٤٩/٥).

وأقول: إنّ كلا الرأيين صحيح؛ لأنّهما مسموعان بدليل قول سيبويه:" وسمعنا من العرب من يقول:(كُونِيّ)"(سيبويه، ٣٧٧/٣)، وبدليل قول الأعشى على الرأي الآخر(ينظر: المطرّزيّ، ٤٢٥):

وما أنّا كُنْتِيٌّ ومَا أنَا عَاجِنٌ وشَرُّ الرِّجَالِ الكُنْتُنِيُّ وعَاجِنُ

فورد النسب في كلام العرب بألفاظ مختلفة، وإن كان الراجح عندي (كُنْتِيّ) للنسب إلى الفعل وما أُسند إليه لا إلى الفعل فقط كما ذهب سيبويه؛ ولأنّ النون في (كُنْتَنِيّ) لا مسوّغ لها في القياس سوى ما كان مسوّغاً(ينظر: أبو عليّ النحويّ، ٢٢٩)، ممّا يؤيّد ذلك أيضاً قول الرمّانيّ:" ولم يثبت عن الفصحاء فيجوز عن طريق النادر، إذ المسموع (كُونِيّ) فحمل (كُنْتِيّ) على الغلط"(الرمّانيّ، ١٨٨).

أصل نبيّ:

النبيء مشتقّ من النبأ وهو الخبر، وأصله (نبيء)، ثمّ تركت العرب همزته على سبيل الإبدال لا التخفيف؛ لأنّ ما تُركت همزته تخفيفاً قد يُهمز وقد لا يهمز ويُخفف أخرى، وأمّا ما تركت همزته على طريق الإبدال، فهمزته غير جائزة، إلّا في لغة من لا يرى البدل فيه، ويُهمز على كلّ حال، واستدلّ هؤلاء على جمعه على (نُبآء) وهو القياس؛ لأنّ ما جاء على (فَعِيل) صحيح اللّام قياسه على (فُعَلاء) مثل: كريم كُرماء، وعظيم: وعُظماء، ونبيء: ونُبآء، فقد جمع على الأصل، وقد أخذ بهذا الرأي أغلب اللّغويّين من بصريّين وكوفيين(ينظر: سيبويه، ١٧٠/٣، والمبرّد، ١٦٢/١، والأصفهانيّ، ٤٨٢)،

فالنبيء مهموز اللام، وهو الحقّ، إذ قال سيبويه:" إذا صغّرته أو جمعته على أفعلاء: كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبيّ"(سيبويه، ١٦٢/٢).

وذهب أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) إلى أنّ النبيّ مشتقّ من (النَبْوَة) وهي المكان العالي، وإنّ لامه واو لا همزة وأصله (نبيو)، ثمّ قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون، ثمّ أدغمت الياء بالياء فصار(نبيّ) من النَبْوَة، أي الرفعة والعلو؛ وإنّما سمّي (نَبِيّاً) لرفعة محلّه من سائر الناس بدليل قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ (مريم ٥٧)(ينظر: المبرّد،١٦٢/١، والزجّاج،١٤٥/١).

إذن في لفظة (نبيّ) قولان الأوّل: أصله نبيء من النبأ، وعند الجمع والتصغير تسقط الهمزة على سبيل الإبدال لا التخفيف، فيجمع على (أَنْبِيَاء)، ويصغّر على (نَبِيْء) على قول سيبويه، والثاني: من النبوة، على قول أبي عمرو.

تناول الرمّانيّ هذه المسألة فذكر الوجهين، الأوّل: من جمع على (نُبَآء) كان التصغير على (نُبَيِّئ)، ومن جمع على (أَنْبِيَاء) قال في التصغير(نُبَيّ) بإسقاط الهمزة، إذ قال:" وتحقير (نَبِيّ) في اسم مسيلمة يجوز فيه وجهان: من قال في جمعه: (نُبَآء) قال:(كان مسيلمة نُبَيِّئَ سوء)، ومن قال: (أَنْبِيَاء) قال:(كان مسيلمة نُبَيَّ سوء)؛ لأنّه يلزمه البدل في الواحد والجمع للثقل فيما كثر استعماله، فيجري مجرى: (عَبِيّ)، و(أَعْبِيَاء)، ويجري الأوّل مجرى (كَرِيم) و(كُرَمَاء)، وقال العبّاس بن مِرداس:

يا خاتَمَ النُّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبيلِ هُداكا"(الرمّانيّ، ٢٥٠١/٥، وابن مرداس١٢٢).

وفي نصّه السابق لفظة (البدل) تدلّ على أنّه قد يهمز (نُبَيِّئ)، وقد لا يهمز (نبيّ)، ولم يقل يخفّف؛ لأنّ لفظة التخفيف تعني أنّه لا يهمز، لكنّ سيبويه ترك الهمزة؛ لعلّة كثرة الاستعمال، أو غلبة تخفيف الهمزة في (النبيّ)، إذ قال:" إذا صغّرته أو جمعته على أَفْعِلَاء: كأَنْبِيَاء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبيّ"(سيبويه، ١٦٢/٢)، وقد قصروا تخفيف الهمزة على هذا الموضع، لقول ابن سيده: "أنّ ما جاء من التخفيف على هذا الحَدّ لا يُتَعَدَّى به موضعه... وقالوا في نبيٍّ كان مُسَيْلَمةُ نُبَيِّئَ سَوْءٍ فرَدّوا الأصل وقَصَروا التخفيف على الموضع الذي جاء فيه لخروجه عن القياس" (ابن سيده، ٤٢٣/٤).

وهو بذلك يؤيّد رأي سيبويه بدليل قوله:" وأمّا إلزامهم البدل في (نَبِيّ)، و(بَرِيّة) فلكثرة الاستعمال، وقال بعضهم: (نَبِيء) بالهمز، فأجراه على الأصل"(الرمّانيّ، ٢٦٨٠/٦).

فقد رفض تصغير (نَبِيّ) على (نُبيِّئ) بقوله:" فـ(نُبَيِّئ سوء) بمنزلة: (عُيَيْد) في الشذوذ بإلزام البدل، وليس كذلك: (قُوَيْئِل)؛ لأنّه على قياس مطّرد في أنّ كلّ بدل يكون في واحد وجمعه فهو في تصغيره؛ إذ الياء بمنزلة ألف الجمع في إقرار البدل على حاله"(الرمّانيّ، ٢٥٠١/٥).

مصدر الفعل الرباعيّ:

ذهب سيبويه إلى أنّ مصدر الفعل الرباعيّ هو (فَعْلَلَة)، فإن كان مضعّفاً يأتي على (فِعْلَال) بكسر الفاء وفتحها، إذ قال:" فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللةٍ، وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو: دحرجته دحرجةً، وزلزلته زلزلةً، وحوقلته حوقلةً، وزحولته زحولةً"(سيبويه، ٨٥/٤)، وفرّق الفرّاء (ت١٠٧هـ) بين (فِعْلَال، فَعْلَال) من جهة الجنس فذهب إلى أنّ (فِعْلَالا) مصدر و(فَعْلَال) اسم، إذ قال: "(الزِلْزِال) بالكسر المصدر، وبالفتح اسم"(الفرّاء، ٢٨٣/٣)، ويرى المبرّد أنّ مصدر الفعل الرباعيّ (فَعْلَلة)، و(فِعْلال) واللازم منهما هو (فَعْلَلة) (ينظر: المبرّد، ٩٤/٢).

وذهب إلى مثل هذا الرأي ابن السرّاج(ينظر: ابن السرّاج،١١٣/٣)، وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّه قد تفتح أوائل مصادر الأفعال المضعّفة، إذ قال:" وما كان منه مضاعفاً، مثل: قَلْقَلْتُه وزَلْزَلْتُه، فقد تُفتح أوائل المصادر منه نحو: القَلْقَال والزَلْزَال والأصل الكسر، ألا ترى أنّهم لم يفتحوا الأوائل من سِرْهاف"(الفارسيّ، ٥٣٢).

ويُفهم ممّا سبق أنّ الفعل المضعّف من الرباعيّ مصدره (فِعْلال) ويجوز فيه (فَعْلال) والأصل فيه هو: (فِعْلال)، وأيّد هذا الرأي ابن المؤدّب، والسكّاكيّ (ت٦٢٦هـ)، وابن عصفور، والرضيّ (ت٦٨٨هـ)(ينظر: ابن المؤدّب، ١٧٤، والسكّاكيّ، ١٦٧، وابن عصفور، ١٣٤/٢، والرضيّ، ١٢٣/١).

أمّا الرمّانيّ فقد ذهب إلى أنّ مصدر الفعل الرباعيّ على (فَعْلَلة) و(فِعْلال)، وليس فيه إلّا هذان البناءان، بدليل قوله:" ولا يجوز تكثير الأبنية فيه، كما جاز في الثلاثيّ بغير زيادة؛ لأنّ الثلاثيّ لمّا كان أمكن الأبنية وأخفّها وأكثرها استعمالا اقتضى له ذلك التصرّف في المصدر تكثير الأبنية فيه لكثرته في الكلام"(الرمّانيّ،٣٠٤٩/٦)، محتجّاً على ذلك بأنّ (فَعْلَلة) أمكن فيه من (فِعْلال)، وقال أيضاً:" وقد قالوا: (الزَلْزَال)، و(القَلْقَال) بفتح أوّله على التشبيه بـ(التَّفْعِيل)؛ لئلّا يخلو الرباعيّ من أن يكون فيه ما هو في المؤاخي له من الحركة التي لا تُخلّ به"(الرمّانيّ، ٣٠٤٩/٦).

ولم يفرّق الرمّانيّ بين (فَعْلال، وفِعْلال)، بل جعلهما مصدراً كما فعل كثير من النحاة السابقين له، وتبعه كثير من العلماء في ذلك أمثال: ابن عصفور الذي قال:" وإن كان على فَعْلَل فمصدره يأتي على فَعْلَلة، نحو: دَحْرجة، وقد يجيء على فِعْلَال بكسر أوّله نحو: دِحراج، وقد يجوز في المضعّف نحو: زَلْزَال"(ابن عصفور، ١٣٢/٢)، وركن الدين الاستراباديّ الذي يرى أنّ المصدر من الفعل الرباعيّ على صيغتين (فَعْلَلة، وفِعْلال)، إذ قال:" اعلم أن المصدر من الرباعي وما ألحق به يأتي على وزن فَعْلَلَة وفِعْلال، نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَة ودِحْراجا، وجَلْبَبَ جَلْبَبَة وجِلبابا. وأما الذي كُرِّر فيه الأول والثاني فيجيء مصدره على وزن فَعْلَلَة وفِعْلال وفَعْلال، نحو: زلزل زلزلة وزِلزالا وزَلزالا. والكسر أفصح؛ لأنّه أصله: فِعْلال..."(الاستراباديّ، ٣٠٧/١)، وفي حين أنّ الدكتورة خديجة الحديثيّ ترى أنّ الفعل الرباعيّ يكون له بناء مصدريّ واحد وهو (فَعْلَلة)، إذ تقول:" وللرباعيّ المجرّد بناء واحد هو (فَعْلَلة)... سواء أكان مضعّفاً أم غير مضعّف وذلك نحو: زَلْزَال، وزَلْزَالة"(د. خديجة الحديثيّ، ٢٢٠).

الخلاصة:

إنّ (فَعْلَلة وفِعْلال) مقيسان على السواء في (فَعْلل)، وذهب كثير من العلماء إلى أنّ القياس هو (فَعْلَلة)، و(فِعْلال)، وأمّا (فَعْلال) فخاصّ بالمسموع، وهذا الرأي هو الراجح لديّ.

الخاتمة:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين، فبعد دراسة آراء الرمّانيّ الصرفيّة توصّلت الدراسة إلى ما يأتي:

١. إن أخذ من (التَدَهْقُن) مصدر الفعل الرباعيّ المجرّد (دَهْقَن) فهو مصروف على وزن (فِعْلَال)، وإن أخذ من (الدَهْق) مصدر الفعل الثلاثيّ (دَهَق) فهو ممنوع من الصرف على وزن (فِعْلان).

٢. إنّ اشتقاق اسم المفعول من (أَرْطَى) على (مَأْرُوط) هو الذي جعلهم يحتجّون بصحّة قول سيبويه في أصالة الهمزة في (أَرْطَى)، والراجّح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه بدليل وجود (مَأْرُوط) أكثر من (مَرْطِيّ).

٣. إنّ التاء في (سبروت) زائدة فيكون على ذلك وزنه (فُعْلُوت)، وليس (فُعْلُول)؛ لسببين: الأوّل: هو تجويز الخليل من إحدى روايتيه بأنّه على زنة (فُعْلُوت)، والآخر: هو أنّ اللّغة العربيّة لغة اشتقاقيّة (سُبْرُوت) اسم مشتقّ، فعلام نزنه على وزن الأسماء الجامدة.

٤. إنّ مغرب إن صغُّر على (مُغَيْرِب)، فهو يدلّ على قصر مدّة الغروب فحسب، وإن صغّر على (مُغَيْرِبَان)، فللدلالة على قرب باقي النهار من الليل، وهو ما أراده الرمّانيّ.

المصادر والمراجع:

ـ الأصول في النحو: محمّد بن سهل بن السرّاج النحويّ (ت٣١٦هـ)، تحـ: د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

ـ أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثيّ، منشورات مكتبة النهضة ـ بغداد، ط١، ١٩٦٠م.

ـ التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي عليّ الفارسيّ، تحـ: د. عوض القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة ط١، ١٩٩٠م.

ـ التكملة: أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحـ: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب ـ بيروت، ط٢، ١٩٩٩م.

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمّد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبريّ (ت٣١٠هـ)، تحـ: أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة ـ ط١، ٢٠٠٠م.

ـ الجمل في النحو: أبو قاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجيّ (ت٣٢٧هـ)، تحـ: عليّ توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة ـ بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

ـ جمهرة اللّغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحـ: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ـ بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

ـ دقائق التصريف: أبو القاسم المؤدّب (ت ٣٣٨هـ)، تحـ: د. حاتم الضامن، دار البشائر للطبعة والنشر ـ دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

ـ ديوان العبّاس بن مرداس السلميّ: تحـ: د. عبدالله الجبوريّ، دار الجمهوريّة ـ بغداد، ١٩٦٨م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمّد بن الحسن الرضيّ الأستراباذيّ (ت٦٨٨هـ)، تحـ: محمّد نور الحسن، محمّد الزفزاف، ومحمّد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٩٨٢م.

ـ شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك: ابن ناظم، تحـ: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

ـ شرح شافية ابن الحاجب: ركن الدين حسن بن محمّد بن شرف الأستراباذيّ (ت٧١٥هـ)، تحـ: عبد المقصود محمّد عبد المقصود، ، مكتبة الثقافة الدينة، ط١، ٢٠٠٤م.

ـ شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: عليّ بن محمّد بن عيسى، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، تحـ: حسن حامد، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٩٨م.

ـ شرح الأصول في النحو: أبو الحسن عليّ بن عيسى الرمّانيّ (ت٣٨٤هـ)، تحـ: نصّار محمّد حميد الدين، جامعة أم القرى ـ المملكة العربيّة السعودية، ١٩٩٤م.

ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحـ: عبد الغني الدقر، الشركة المتّحدة للتوزيع ـ سوريا، ١٩٨٤م.

ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبدالله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحـ: محمّد باسل عيون السود، ، دار الكتب العلميّة ـ بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

ـ شرح الكافية الشافية: محمّد بن مالك الطائيّ النحويّ (٦٧٢هـ)، تحـ: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى مكّة المكرمة، ١٩٨٢م.

ـ شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن سعيد السيرافيّ (٣٦٨هـ)، تحـ: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيد، ، دار الكتب العلميّة، ط١، ٢٠٠٨م.

ـ شرح كتاب سيبويه: عليّ بن عيسى الرمّانيّ (ت٣٨٤هـ)، تحـ: أ.د. شريف عبد الكريم النجّار، وأ.د. عيّاد عبد الشبيتيّ، دار السلام، ط١، ٢٠٢١م.

ـ شرح المفصّل: موفق الدين أبو البقاء بن يعيش النحويّ (ت٦٤٣هـ)، تحـ: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، لبنان ـ بيروت، ط١ ،٢٠٠١م.

ـ شرح جمل الزجاجيّ: عليّ بن محمّد بن خروف الإشبيليّ (٦٦٩هـ)، تحـ: د. صاحب أبو جناح، المعهد العلميّ الفرنسيّ للآثار الشرقيّة، ط١، ١٩٧١م.

ـ كتاب سيبويه: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحـ: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة، ط٤، ٢٠٠٤م.

ـ لسان العرب: محمّد بن مكرّم ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر ـ بيروت، ١٩٥٦م.

ـ المخصّص، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل ابن سيده الأندلسيّ (ت٤٥٨هـ)، تحـ: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربيّ ـ بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

ـ المسائل الشيرازيّات: أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحـ: د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض ط١، ٢٠٠٤م.

ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمّد المقريّ الفيوميّ (ت٧٧٠هـ)، تحـ: عبد العظيم الشنّاويّ، دار المعارف ـ القاهرة، ط٢، ١٩١٩م.

ـ معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، تحـ: أحمد نجاتي وآخرين، ط٣، عالم الكتب العلميّة ـ بيروت، ١٩٨٣م.

ـ معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ)، تحـ: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ـ بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

ـ المغرب في ترتيب المعرب: أبو الفتح ناصر الدين المُطَرِّزِيّ (ت٦١٠هـ)، دار الكتاب العربيّ.

ـ المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمّد الراغب الاصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحـ: صفوان عدنان الداودي، دار القلم ـ دمشق، والدار الشامية ـ بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ.

ـ المقتصد في شرح التكملة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (ت٤٧١هـ)، تحـ: د. نعيم سلمان البدريّ، ود. زهير عبد المحسن سلطان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، ط١، ٢٠١٤ـ ٢٠١٥.

ـ المقتضب: أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (٢٨٥هـ)، تحـ: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ـ بيروت ١٩٦٣م.

ـ المقرّب: عليّ بن مؤمن بن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحـ: عادل أحمد عبد الموجود، وعليّ محمّد معوّض، منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلميّة ـ بيروت ط١، ١٩٩٨م.

ـ ملحة الأعراب: أبو القاسم بن عليّ الحريريّ (ت٥١٢هـ)، تحـ: محمّد بدر الدين الحلبيّ، مطبعة السعادة ـ مصر، ط١ ١٩٠٧م.

ـ الممتع في التصريف: ابن عصفور الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحـ: د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة ـ بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

ـ المنصف في التصريف: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت٣٩٢هـ)، تحـ: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف ـ القاهرة، ط١، ١٩٥٤م.